معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

بحث علمي تحت عنوان

"العلاقات الاقتصادية الصينية– الأميركية (2016–2020)"

مي سليمان

مقدمة

أدى تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي، في مطلع تسعينيات القرن الماضي، إلى انهيار نظام ثنائي القطبية، ونشوء نظام جديد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. أضحت الأخيرة قوة عظمى لوجود التربة الخصبة والمقومات الشاملة، فحازت على اقتصاد ضخم ومتنوع بجميع عناصره، أما على الصعيد العسكري، فتمتاز أميركا بحيازتها على قدرة عسكرية تُعد الأقوى والأضخم[1]، يبلغ حجمها 2,260,000 جندي، وتبلغ قيمة مصروفاتها ما يقارب 750 مليار دولار وفق إحصائية لعام 2020 على موقع جلوبل فاير[2]. وسياسياً، تؤثر أميركا على غيرها من الدول وذلك بما يتناسب مع سياستها الخارجية لضمان حمايتها ومصالحها القومية[3]. أما بالنسبة للصين, فهي قوة فتية ناشئة على الساحة الدولية, لم تستغرق كثيراً من الزمن حتى تصدرت المرتبة الثانية من الاقتصاد العالمي, وهي مرشحة كقوة منافسة وبارزة مقابل الولايات المتحدة الأميركية. بدأت شرارة العلاقات الصينية– الأميركية عام[4] 1972 عندما زار الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون الصين، ونتج عن ذلك؛ كسب حليف آسيوي وتوجه الصين نحو الغرب. بعد مضي سنوات طويلة

---

[1] سليم كاطع علي، "حدود التأثير الأميركي في تفاعلات النظام الدولي"، *مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية*، 26 كانون الأول 2017

[2] United States Military Strength(2020) Global fire power,

[3] علي، حدود التأثير.

[4] سليم كاطع علي، إنعام عبد الرضا سلطان، "العلاقات الأميركية– الصينية: الواقع وآفاق المستقبل"، *قضايا سياسية*، العدد 43–44 (2016)، ص161.

على العلاقات الصينية– الأميركية، التي اتسمت بالتوتر تارة وبالتعاون تارة أخرى، أصبح هناك هبوط وصعود في العلاقات يظهر بين فترة وأخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة المصالح القومية لكل منهما. تطورت العلاقات بنواحٍ متعددة، لطالما اعتبرت العلاقات الاقتصادية والتجارية حجر الزاوية في العلاقات الصينية– الأميركية، وهي تكمل وتستفيد من بعضها البعض؛ بسبب الاعتماد المتبادل والمصالح بينهما[5].

تعد العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين ركيزة أساسية ومهمة بينهما. تعاونت الدولتان اقتصادياً بموجب الاتفاق الذي سنته الولايات المتحدة الأميركية عام 1980، الذي ينص على منح الصين المعاملة التجارية التفضيلية. تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما بما يعادل 86 ضعفاً عام 2013 على ما كان عليه عام 1979[6]. ظل التبادل التجاري ينمو بينهما ليصل عام 2016 إلى 519 مليار دولار أي حوالي 207 أضعاف[7]، مقارنة بالمستوى الذي كان عليه عندما تأسست العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية. تُعتبر الصين في وقتنا الراهن الشريك التجاري الأكبر مع الولايات المتحدة الأميركية[8].

تعاقبت عدة حقبات رئاسية أميركية, اختلف فيها نوع العلاقات بين الصين وأميركا, منها ما يتسم بالتعاون من جهة مثل: الحقبة الرئاسية للرئيس "جيمي كارتر" الذي اعترف بالصين دبلوماسياً، وفي عهد "بيل كلينتون" الذي أعطى الصين أفضلية في التجارة. بالمقابل، ظهرت علاقات اتسمت بالتوتر, كما حدث مع "جورج بوش الابن" و"باراك أوباما" اللذين ركزا على أن الصين هي دائماً منافس للولايات المتحدة الأميركية ولكن يوجد تعاون ضمن سياسات محددة. أما عندما تسلم الرئيس "دونالد ترامب" الحقيبة الرئاسية، فقد وعد بفرض تشديدات على الصين لأنها ضرت القطاعيْن التجاري والاقتصادي الأميركييْن؛ ونتج عن ذلك توتر العلاقتيْن الاقتصادية والتجارية الصينية– الأميركية[9].

أهمية الدراسة وأهدافها

إن الأهمية التي قد تبدو عليها الدراسة هي في تتبع العلاقة بين البلدين من الناحيتيْن التجارية والاقتصادية، ومدى حدة التوتر بينهما، وفاعلية ذلك على رسم العلاقات بينهما ومدى إسقاط هذه

---

[5] History.com Editors," President Nixon arrives in China for talks", *HISTORY*, November 13, 2009.

[6] علي، سلطان،" العلاقات الأميركية– الصينية: الواقع وآفاق المستقبل" ص175.

[7] شينخوا، "حقائق وأرقام: التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة متبادل النفع". *صحيفة الشعب اليومية*، 4 نيسان 2017.

[8] المرجع السابق.

[9] فرانسوا غودمو، "العلاقات الصينية– الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض"، *مركز الجزيرة للدراسات*، 27 تشرين الأول 2013.

العلاقة وفاعليتها على النظام الدولي. وهذه العلاقة بين قوتين مهمتين من الناحيتيْن العسكرية والاقتصادية بالعالم تعمل على تغيير موازين القوى في النظام الدولي وتغيره الى أحادي القطبية أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب.

يركز البحث على معرفة العلاقات التاريخية الثنائية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، من خلال التركيز على العلاقة من المنظورين الاقتصادي والتجاري. بالإضافة إلى دراستها تحت إدارة الرئيس "دونالد ترامب"؛ الذي اتسمت فترته بأنها غير اعتيادية وغير تقليدية كسابقاتها من الفترات الرئاسية، وأيضاً بسبب اشتداد حدة التوتر الاقتصادي والتجاري والسياسي بين البلدين.

بالتالي، من الضروري دراسة السياسات والإجراءات الاقتصادية التي اتبعها ترامب ضد الصين؛ ونتيجة ذلك دراسة أثرها على الساحة الاقتصادية الأميركية ورؤية مدى تقارب وتشابك واعتماد الاقتصادين على بعضهما البعض، وأيضاً دراسة العلاقات الصينية– الأميركية الاقتصادية والتجارية وأثرها على النظام الدولي.

<u>تهدف الدراسة إلى:</u>

- فهم العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين من المنظورين الاقتصادي والتجاري في حقبات رئاسية مختلفة.
- توضيح السياسات التي انتهجها الرئيس "دونالد ترامب" تجاه الصين.
- تحليل أثر ونتائج هذه السياسات على البلدين وعلى النظام الدولي.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج أهمها: المنهج العلمي، الذي يتم من خلاله تحليل العلاقات والسياسات المنتهجة. وكذلك، تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، الذي يحلل العلاقات الأميركية– الصينية من منظورين اقتصادي وتجاري. وبسبب دراسة قوتين مهمتين بالعالم خصوصاً العلاقات بينهما، فلا بد من استعمال المنهج المقارن الذي تم الاعتماد عليه في بعض أجزاء البحث، ما سيساعد على معرفة معلومات أكثر عن الدراسة.

السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية

سيقوم البحث بالإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما هي السياسات التي اتبعها ترامب في الحرب التجارية على الصين؟

بالإضافة إلى ذلك، يعتمد البحث على الإجابة عن السؤالين التاليين: ما مدى اعتماد اقتصاد البلدين على بعضهما البعض؟ وما تأثير العلاقات الاقتصادية الصينية– الأميركية على النظام الدولي؟

فرضية البحث

لتكوين إجابة دقيقة وواضحة عن هذه التساؤلات تجب الإجابة عن الفرضية التالية: وجود بوادر التربة الخصبة لتصدر الصين ولتكون قطباً من أقطاب العالم أو قطباً أحادياً في النظام الدولي.

مراجعة الأدبيات

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع السياسات الأميركية تجاه الصين جزئياً، ولكن يوجد بعض الدراسات التي ركزت على منظور السياسات الخارجية الاقتصادية الأميركية تجاه الصين في ظل حكومة ترامب؛ ويرجع ذلك لحداثة هذا الموضوع على الساحة الدولية وعدم انتهاء حكم ترامب بعد ومدى تأثيرها على مستقبل الدولتين. وقد تنوعت هذه الدراسات بين مؤيد ومعارض لسياسات ترامب القاسية تجاه الصين. وتود الباحثة الإشارة إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2016 و2020. وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف يتم استعراض أبرز ملامح هذه الدراسات والتعليق عليها. تنص بعض الأدبيات والدراسات السابقة على رأيين:

الرأي الأول: انتهج الرئيس دونالد ترامب سياسات خارجية اقتصادية ضد الصين، كان الهدف منها تحسين الاقتصاد التجاري الأميركي، وتقليل نسبة البطالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من المواطنين، وأيضاً حماية الداخل الأميركي من الصين. بالإضافة إلى ذلك، إضعاف الدور الاقتصادي والتجاري للصين، وحرمانها من التقدم ومن وجودها كقوة فاعلة على المستويين الاقتصادي والتجاري في المنظومة العالمية، وإضعاف تأثيرها في العالم.

دراسة "السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في ظل رئاسة ترامب"، تم نشرها في نيسان من عام 2020، وهدفت إلى دراسة أهم القضايا الخارجية التي شكلت محور اهتمام لأميركا، وأيضاً إيضاح الأدوات التي استخدمتها إدارة "ترامب" في التعامل مع هذه القضايا، وتأثيراتها على المستويين الإقليمي والدولي. وتمثلت هذه الدراسة بالتركيز على السياسات الخارجية الأميركية من الناحيتيْن السياسية والاقتصادية في خمس قضايا مهمة، وهي: القضية الفلسطينية، والعراق، والنووي الإيراني، وكوريا الشمالية، والتطور الصيني الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي. استخدمت هذه الدراسة الوثائق والمصادر كأداة لجمع البيانات، بالإضافة إلى التحليل.

شكلت الدراسة السابقة مرجعاً مهماً للدراسة الحالية بسبب تناولها السياسات الخارجية الأميركية تجاه الصين من المحورين الاقتصادي والتجاري. واتخذت الدراسة الأسباب والمسببات التي جعلت أميركا تنتهج هذا الطريق، والأداة التي استخدمتها الصين التي تتمثل في فرض عقوبات اقتصادية ضخمة على الواردات الصينية، والتي تمثلت بفرض 3 تعريفات جمركية وصلت إلى ما يقارب 10% إلى 25% على 200 مليار دولار من الواردات الصينية. وكان من أبرز نتائجها

إيضاح سبب استخدام ترامب لهذه العقوبات التي تمثلت في تحسين الميزان التجاري لصالح أميركا وإعاقة الدور الصيني في العالم؛ ونتج عن هذه السياسات "تقلقز" على مستوى الأمن والأمان على المستويين الإقليمي والدولي[10].

كتب روبرت بلاكويل في تقريره تحت عنوان " Trump's Foreign Policies Are BetterThan They Seem" أن السياسات التي اتبعها ترامب تعزز المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية، ولكن يرجع فشلها في بعض الأحيان إلى عدم معرفة إستراتيجياته ورؤيته، بالتالي توجد فجوة واضحة بين ما يريده الرئيس وما تريده إدارته ومستشاروه. ويوضح هذا التقرير أنه في حال التزام ترامب بتحقيق أهداف سياساته الخارجية من خلال التصميم والاجتهاد فسينجح في أن يكون رئيساً جيداً[11].

الرأي الثاني: انتهج ترامب هذه السياسات الحمائية التي حملت نتائج سلبية في طياتها على أميركا، والتي أودت بالاقتصاد الأميركي وتأثر بشكل أكبر من هذه العقوبات، وتأثرت الصين بشكل أقل.

دراسة "المواجهة الأميركية– الصينية ومستقبل النظام المالي العالمي" الصادرة عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في شباط من عام 2020، عدد (20)، للكاتب والخبير اللبناني بالشؤون الاقتصادية الدكتور كامل وزنة. تتعمق هذه الدراسة في دراسة العلاقة الصينية– الأميركية من الجانب الاقتصادي؛ وتتناول الصعود الصيني وتأثيره على الولايات المتحدة الأميركية، وتُركز هذه الدراسة على المنظومة العالمية بالإضافة إلى تأثر الوطن العربي من هذه العلاقات. نتجت عن هذه الدراسة، رؤية الكاتب بأن هذه العقوبات ستؤدي إلى عواقب وخيمة على المستوى العالمي من تهديد النظام المالي، وستسبب خسائر في أسواق الأسهم والسندات. ويوضح الكاتب أن هذه السياسات ستؤثر على القدرة الإنتاجية لأميركا وانخفاض النمو وارتفاع الأسعار[12].

دراسة " Friends like this: The impact of the US–China trade war on global value chains" لماو هايو وهولغر جورج، التي تم نشرها عام 2020، اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أدوات الوثائق والمصادر بالإضافة إلى المعادلات الحسابية كنوع من البيانات. تنص هذه الدراسة على دراسة التوتر التجاري بين البلدين، وتأثيراته غير المباشرة على دول ثالثة في رفع التعريفات الجمركية مثل الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك بسبب العلاقة الوثيقة

---

[10] أحمد حسين الخطيب، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في ظل رئاسة دونالد ترامب"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 28، (نيسان 2020)، 31–58.

[11] Robert D. Blackwill, " Trump's Foreign Policies Are Better Than They Seem", *Council on Foreign Relations,* (February 2019), 2-7

[12] كامل وزنة، "المواجهة الأميركية- الصينية ومستقبل النظام المالي العالمي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 493،(2020)، 19-30.

مع أميركا، وأيضاً بسبب سلسلة التوريد العالمية. تحلل هذه الدراسة تأثر الدول الثالثة بزيادة تُقدر بـ500 مليون دولار بسبب رفع الرسوم الجمركية على الواردات الصينية، بالمقابل، تأثر أقل للرسوم الجمركية التي تفرضها الصين على البضائع الأميركية[13].

دراسة الدكتور "بحري يلماز" المتخصص في الاقتصادات الدولية[14] في جامعة إسطنبول، تحت عنوان " THE US–CHINA "TRADE WAR": THE WAR NOBODY CAN WIN"، استخدمت هذه الدراسة البيانات الحسابية والمصادر، وركزت هذه الدراسة التي نشرتها جامعة كوكجة على تحليل العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ودراسة السياسات الحمائية التي اتبعها الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال فترة حكمه تجاه الصين، بالإضافة إلى التركيز على الآثار المحتملة للتوتر على اقتصاديات البلدين. تناولت هذه الدراسة جانب اعتمادية البلدين على بعضهما البعض، والتركيز على الاتحاد الأوروبي كوجهة جديدة لاستبدال أميركا السوق الصينية. بالإضافة إلى ذلك، تناولت الدراسة نتيجة هذا التوتر، عدم تأثر الصين بتصدير المزيد من السلع إنما تأثرت أميركا بعدم خفض العجز التجاري، وبذلك، يوضح الكاتب أنه من الصعب تحديد من سينجح في هذه الحرب المكلفة.

بعد التعمق في الدراسات السابقة، فإن الرأيين السابقين ينصان إما على النتائج السلبية التي ستودي بأميركا واقتصادها، أو النتائج الإيجابية التي تهدف إلى السمو بأحادية أميركا في المنظومة الدولية. ركزت الدراسات السابقة على استخدام منهجية المصادر والمراجع الأولية، بالإضافة إلى التحليل والخروج بأسباب ومسببات ونتائج.

تتقاطع الدراسات السابقة في توجهها لتحليل السياسات والعلاقات الخارجية الاقتصادية تجاه الصين. والتي ركزت على التوتر التجاري الذي أحدثه الرئيس "ترامب" خلال حكمه. وشرحت الدراسات أسباب اتخاذ ترامب مثل هذه القرارات والنتائج التي أثرت على مستوى الأمن والأمان وعلى الاقتصاد العالمي والمنظومة العالمية.

تفتقر الدراسات السابقة إلى تحديد المنهجية التي يجب استخدامها بالبحث مثل دراسة "السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في ظل حكم الرئيس ترامب" ودراسة **"Friends like this: The impact of the US–China trade war on global value chains"** إذ لم يتم ذكر منهجية موحدة يتبعها الكاتب. فدراسة أحمد حسين الخطيب كانت سردية بعض

---

[13] Haiou Mao, Holger Görg, "Friends like this: The impact of the US–China trade war on global value chains", *The World Economy*, 43 (April 2020, 1776– 1791.

[14] Bahri, Yilmaz," THE US–CHINA "TRADE WAR": THE WAR NOBODY CAN WIN", *KOÇ UNIVERSITY–TÜSİAD ECONOMIC RESEARCH FORUM*, working paper 1911, October 2019, p 1–23.

الشيء وتفتقر إلى التحليل العميق والتحليل ودراسة الأسباب غير المباشرة وراء هذه القرارات، بالإضافة إلى ذكر نتائج مستقبلية على علاقة البلدين. وأيضاً دراسة "**Trump's Foreign Policies Are Better Than They Seem**" التي افتقرت إلى تحديد نتيجة إذا ما كانت هذه السياسات سلبية أم إيجابية، حيث قامت بنقض السياسات وذكر سيناريوهات إذا ما تم نجاح هذه السياسات أم لا.

بالمقابل، في دراسة بحري يلماز وكامل وزنة، استطاعا دراسة جميع الجوانب من الأسباب والنتائج وتأثيرها على العلاقات بين البلدين. تصب جميع الدراسات السابقة في نفس المجال، وهو أن هذه السياسات ستؤثر على الميزان الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية وعلى الصين ولكن تتفاوت الدراسات بين أي من الدولتين ستتأثر أكثر، في بعض الدراسات السابقة تم تحليل النتيجة غير المباشرة لهذه السياسات بتأثر دول ثالثة بسبب منظومة الاستيراد العالمية.

إشكالية البحث

إن الصين باقتصادها الكبير تؤثر وتتأثر من الاقتصادات العالمية خصوصاً المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً مثل الولايات المتحدة الأميركية، إذ يرتبط الاقتصاد بعلاقات متداخلة ومتشابكة ومعقدة. بعد مضي ما يقارب أربع سنوات على التوالي لترامب في الحكم، فقد ترك بصمة كبيرة من ناحية العلاقات الصينية الأميركية، وبشكل خاص على العلاقات الاقتصادية. لذا، يحاول هذا البحث مناقشة موضوع العلاقات الاقتصادية الصينية– الأميركية من خلال اشتداد التوتر الاقتصادي والتجاري بينهما تحت إدارة الرئيس "ترامب".

المحور الأول: خلفية عامة عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين

برزت على الساحة الدولية العديد من التحالفات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية، اتسمت بالتعاون تارة وبالتوتر تارة أخرى، وظهرت علاقة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، وظهرت في هذه العلاقة الثنائية بعض الملفات التي تصارعوا عليها أو تعاونوا فيها، مثل: قضايا حقوق الإنسان، وأزمة تايوان، وبحر الصين الجنوبي، والتبت، وغيرها من الملفات.

منذ خمسينيات القرن الماضي، لم يكن يُذكر اسم الصين في العالم، صنفت الأخيرة ضمن الدول الفقيرة[15]، وتلت ذلك الخسارة التي تكبدتها في الحرب العالمية الثانية. وما أن لبثت بترتيب أمورها الداخلية، لتضع الحرب الكورية أوزارها عام 1950، بعدما تسلم الحزب الشيوعي برئاسة تونغ[16] الحكومة، الذي أسس جمهورية الصين الشعبية ولعب دوراً مهماً في وضع الأسس الأولى

---

[15] ملاح نصيرة، "القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين"، *مجلة آفاق للعلوم*، العدد 6، (2017)، ص 275.

[16] بي بي سي، "نبذة عن حياة ماو تسي تونغ"، *بي بي سي الإخبارية*، 5 تشرين الأول 2009.

للاقتصاد الصيني، التي تمثلت في تحكم الدولة بجميع مفاصل الاقتصاد (تأميم الاقتصاد)، أي القضاء على الخصخصة والنظامين الرأسمالي والاقطاعي. إضافة لذلك، أنعش الاقتصاد الداخلي، من خلال إنجاز الأشغال العامة، مثل بناء السدود والطرق، ما وفر العديد من فرص العمل. هذه هي سياسة القفزة الكبرى إلى الأمام، التي أدت إلى تطورت القطاعات التي تشتهر بها الصين واستغلالها أفضل استغلال. فعمل على تطوير الفلاحة والصناعة. بعد مرحلة البناء الاشتراكي السابقة، أتت مرحلة ما بعد عام 1976، التي بدأت الصين فيها بالإصلاحات، حُرر الاقتصاد الصيني وعُملت تغييرات جذرية، تسببت بشق الأسواق الحرة الرأسمالية طريقها إلى المجتمع الصيني. فانضم الزعيم دينغ شياو بينغ[17] إلى صندوق النقد الدولي عام 1980 وإلى المنظمة العالمية للتجارة عام 2001، كما أنه فُتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الملكية الخاصة، وأتى كل هذا في سياق سعي الصين للاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد، حيث ساهمت في وضع أفق للتعاون الاقتصادي مع الدول الرأسمالية.

أما في الولايات المتحدة الأميركية، فظهرت شرارة الثورة الصناعية في مطلع القرن التاسع عشر، وتفجرت الثورة الصناعية الثانية في أواخر القرن نفسه عندما اكتشف الباحث الأميركي توماس أديسون الكهرباء، ورافق ذلك اكتشاف البترول. صعدت أميركا إلى قوة عظمى عالمية بعد استعمالها للقنبلة النووية في نهاية الحرب العالمية الثانية ضد اليابان[18]. بالإضافة إلى ذلك، تطورت أميركا من خلال مشاركة الحكومة في الاقتصاد، وتطوير البنية التحتية الصناعية في البلاد، من ثم التنقيب عن النفط والفحم والنحاس والفضة، وهذا ما آلت اليه الأمور وتطورت فيما بعد لتصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم، وأيضاً القوة المهيمنة التي لها ثقل مهم اقتصادياً[19].

تمثل العلاقات الصينية الأميركية نمطاً فريداً من نوعه في العالم، لما تتسم به من تناقض وصراعات ولكن في الوقت نفسه تتسم بالتعاون والاعتمادية، توصف هذه العلاقات الثنائية "بالأكثر أهمية في العالم" أو بالعلاقة بين الاثنين الكبار" في النظام الدولي[20].

تطورت العلاقة بين أميركا والصين بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر مروراً بالحرب العالمية الأولى والحرب الكورية التي وضعت اللبنات الأولى من التوتر والصراع بين البلدين[21]. وقد أثرت هذه الحرب على العلاقة بينهما لمدة طويلة؛ وبسببها تحملت الصين خسائر فادحة وطبقت سياسة العزل الذاتي وشنت حملات جماهيرية مناهضة لأميركا؛ بسبب تطبيق الأخيرة

---

[17] الجزيرة، "دينغ شياو بينغ.. مهندس الإصلاح الصيني"، *الجزيرة للدراسات*، 21 شباط 2017.

[18] الجزيرة، "الثورة الصناعية"، *الجزيرة للدراسات*، 22 آذار 2016.

[19] جريلين، "لمحة عامة عن الاقتصاد الأميركي"، *موقع جريلين*، 23 أيار 2019.

[20] جهاد عمر الخطيب، "العلاقات الأميركية– الصينية، آفاق الصراع والتعاون"، *المركز الديمقراطي العربي*، (يونيو 2016)، 18–38.

[21] كايدل ألبرت، "نهضة الصين الاقتصادية : حقائق وأوهام"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 367، (تشرين الأول 2009)، ص14.

تطويق الصين وفرض حظر التجارة عليها، ويرجع ذلك لمساعدة الأخيرة للشيوعيين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة. وتدهورت في تلك الفترة العلاقة بين بكين وواشنطن بسبب وضع أميركا مظلتها على فيتنام[22].

تحسنت العلاقة بين البلدين وتم وضع بوادر لصنع السلام عندما قام الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون برفقة وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، بزيارة الصين الشيوعية عام 1972 للاجتماع مع الرئيس ماوتسي تونغ، وكانت نتائج هذا الاجتماع توقيع "بيان شنغهاي"[23]. وفي عام 1978 تمت إقامة علاقة دبلوماسية مع الصين في عهد الرئيس كارتر. وتلت ذلك عام 1984 زيارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان إلى الصين وتوقيع اتفاقية الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين البلدين، ومنذ ذلك الحين تقدمت العلاقة وتطورت[24].

بعد تسلم الرئيس جورج بوش الحقيبة الرئاسية، أعلن عن سلسلة من الإجراءات العقابية ضد الصين مثل: وقف الصفقات التجارية والعسكرية والزيارات، فيما اختار بيل كلينتون في فترة حكمه التجارة كعامل رئيسي في العلاقة مع الصين. ووصف جورج بوش الابن بأن الأخيرة تُعتبر "منافساً إستراتيجياً" للولايات المتحدة الأميركية. أما في إدارة الرئيس أوباما، فبدأت بتجديد الجهود لصياغة شراكة مع الصين. في وقتنا الحاضر، وتحت ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب، تتسم العلاقة بينهما بالتوتر، خصوصاً التجاري والاقتصادي؛ ونتج ذلك بعدما فرض ترامب عدة سياسات اقتصادية ضد الصين، بالإضافة إلى التهم التي صرح بها مثل سرقة الصين للملكية الفكرية الأميركية[25].

المحور الثاني: العلاقات الاقتصادية بين البلدين في عهد دونالد ترامب وانعكاساتها على النظام الدولي

وعد الرئيس دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية عام 2016 بجعل كفة الميزان الاقتصادي ترجح للولايات المتحدة الأميركية. وبعدما تسلم الحقيبة الرئاسية في العام 2017، شهدت الساحة الدولية الاقتصادية، نشوء بوادر حرب تجارية بين بكين وواشنطن، بعدما شعرت الأخيرة بدق ناقوس الخطر في اقتصادها المحلي وفي إمكانية تراجعها من صدارة العالم؛ كون واردتها من الصين بلغت في العام 2018 بنحو 540 مليار دولار، بمعنى أن الولايات المتحدة تستورد من بكين ما يعادل 1.5 مليار دولار يومياً، كما بلغت نسبة الصادرات الأميركية إلى الصين أكثر من 120 مليار دولار، بما قيمته 330 مليون دولار سنوياً. ويرجع سبب هذه الحرب إلى عمليات النقل غير

---

[22] الخطيب، العلاقات الأميركية. ص 32.

[23] مونت كارلو الدولية، "ما سبب اختيار شانغهاي لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية الصينية– الأميركية؟"، *مونت كارلو الدولية*، 28 تموز 2019.

[24] الخطيب، العلاقات الأميركية. ص18.

[25] غودو، العلاقات الصينية.

العادلة للتكنولوجيا الأميركية والملكية الفكرية للصين، وأيضاً لحماية الوظائف الأميركية. وصرح الرئيس ترامب في حملته الانتخابية أن ذلك ليس عادلاً للولايات المتحدة الأميركية، لأن الصين تفرض قيوداً شديدة جداً عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى السوق الصينية[26].

التوتر التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأميركية

تورطت الولايات المتحدة الأميركية بعدة حروب تجارية، تم فتحها على عدة جبهات، وكانت أكبرها الحرب التجارية مع الصين التي وصفت بأكبر حرب تجارية اقتصادية. قرر الرئيس ترامب تغيير النظام التجاري العالمي الحالي من خلال فرض تعريفات جمركية أحادية الجانب، بسبب الممارسات التجارية غير العادلة تجاه أميركا من قبل الصين والاتحاد الأوروبي. والفكرة الرئيسية من ذلك خفض العجز التجاري للولايات المتحدة البالغ 621 مليار دولار من خلال خفض استيراد السلع، والاعتماد على السلع المحلية تحت شعار "صنع في أميركا"، وأيضاً السيطرة على عمليات نقل التكنولوجيا الأميركية إلى الشركات الصينية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الهدف من اتخاذ قرارات مماثلة هو خلق فرص عمل جديدة، والحفاظ على السوق الأميركية من الشركات الأجنبية المنافسة[27].

على الرغم من نشوب هذه الحرب، إلا أنه لم يتم استعمال القوة العسكرية، وكانت أسلحة هذه الحرب عبارة عن الضرائب، والتعريفات الجمركية، والعملات. اتخذ ترامب عدة قرارات أشعلت فتيل الحرب الاقتصادية مع العاصمة الشعبية، تمثلت في فرض أميركا لثلاث دفعات من الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية عام 2017. بدأت الجولة الأولى في العام 2018 وكانت عبارة عن تعريفات بقيمة 34 مليار دولار من كل جانب، والجولة الثانية تم فرض 16 مليار دولار، والثالثة فرضت واشنطن تعريفات بقيمة 10% على واردات صينية قيمتها 200 مليار دولار، وفي المقابل فرضت بكين تعريفات مماثلة على منتجات أميركية بقيمة 60 مليار دولار[28]. وبعد محاولة الطرفين لعقد هدنات وتنظيم التجارة بينهما، إلا أن واشنطن فرضت مرة أخرى عام 2019 تعريفات وصلت إلى 25% على واردات سعرها 200 مليار دولار، بدورها اتخذت بكين قرارات مشابهة لتشتد حدة التوتر بين البلدين[29]. حذر صندوق النقد الدولي من تصاعد حدة التوترات التجارية

---

[26] كامل وزنة،" المواجهة الأميركية– الصينية ومستقبل النظام المالي العالمي"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 493، (2020)، ص23.

[27] Bahri, Yilmaz," THE US–CHINA “TRADE WAR”: THE WAR NOBODY CAN WIN", *KOÇ UNIVERSITY–TÜSİAD ECONOMIC RESEARCH FORUM*, working paper 1911, October 2019, p 11.

[28] محمد المنشاوي، " 6 خطوات تشرح الحرب التجارية الأميركية- الصينية وتستشرف مستقبلها"، *الجزيرة الإخبارية*، 15 تشرين الثاني 2019.

[29] وزنة، المواجهة الأميركية، ص 28.

لتؤثر على الاقتصادات العالمية وعلى بقية الدول. وصرحت كريستينا جورجيفا أنها قد تُكلف الاقتصاد العالمي نحو 700 مليار دولار في العام 2020[30].

والجدير بالذكر، أنه مع الاستمرار برفع التعريفات الجمركية على البضائع الصينية إلا أن الولايات المتحدة بقيت متأخرة؛ كون كفة الميزان التجاري ما زالت ترجح لصالح الصين حتى نهاية العام 2019. حيث خرجت أميركا من هذه الحرب وهي على وشك الخسارة، ومثال على ذلك أن بعض الشركات الأميركية الكبرى تقوم بتجميع منتجاتها في الصين ثم تقوم بتصديرها للولايات المتحدة الأميركية، ووفق منظمة التجارة الدولية، تُسجل هذه البضائع كصادرات صينية لأنها تمر بآخر مرحلة وهي "التحول الأساسي" في الصين، ومن هذه الشركات: أبل، وشركة نايك للأحذية، وشركة دمى ديزني، وغيرها من الشركات[31].

أخيراً، توصلت بكين وواشنطن مطلع هذا العام، بعد ما يقارب 18 شهراً من التوتر الاقتصادي، إلى ما يسمى الاتفاق المرحلي الذي من شأنه أن يخفف حدة التوترات بين أكبر اقتصادين في العالم، ويقضي بأن على الصين أن ترفع حجم وارداتها خلال العامين المقبلين إلى 200 مليار دولار، إضافة إلى المشتريات الأساسية، في المقابل تخفف الولايات المتحدة الرسوم الجمركية إلى أن يتم توقيع المرحلة الثانية التي من شأنها أن تلغي كافة الضرائب الحالية، والتشديد على ضرورة التزام الصين وعدم العودة إلى فرض ضرائب جديدة، كما نالت الصين تعهدات بحماية الملكية الفكرية واستحداث قانون يتيح لضحايا هذه السرقة المطالبة بتعويضات أمام القضاء، كما عليها أن تقلص من إجراءات دخول الشركات الأميركية إلى أسواقها[32].

الاعتمادية الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين

وفق دراسة لصندوق النقد الدولي، تبين أن عام 2018 كان إنتاج الصين هو 25,3 تريليون دولار، وهذا ما جعلها أكبر اقتصاد بالعالم من حيث الإنتاج، والاتحاد الأوروبي هو الثاني بمقدار 22 تريليون دولار، أما الولايات المتحدة الأميركية، فهي الثالثة بمقدار 20.5 تريليون دولار[33].

تُعتبر الصين من الدول الفقيرة نسبياً، حيث إن الفرد يتقاضى ما يقارب 18,120 دولاراً سنوياً، مقارنة مع أميركا، التي يتقاضى بها الشخص الواحد ما يقارب 62,518 دولاراً[34]. ومستوى المعيشة المتدنية في الصين يجعل العمال يتقاضون أقل من الشركات الأميركية، لذلك نرى أن

---

[30] الجزيرة الإخبارية، "صندوق النقد الدولي 700 مليار دولار خسائر الاقتصاد العالمي وتحذير من تضخم الديون"، *الجزيرة الإخبارية*، 9 تشرين الثاني 2019.

[31] الخطيب، العلاقات الأميركية، ص 26.

[32] فرانس 24، "توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية بين الصين والولايات المتحدة"، فـ*رانس 24*، 15 يناير 2020.

[33] نشوى أحمد، "الاقتصاد الصيني وأثره على الاقتصاد الأميركي"، *موقع المرسال*، 9 شباط 2020.

[34] المرجع السابق.

المنتجات الصينية المنافسة في السوق رخيصة، ونتجت عن ذلك؛ اعتمادية هائلة لبعض الشركات المصنعة والشركات الكبيرة الأميركية الكبير على السوق الصينية في عملية التكامل الصناعي؛ بسبب الأيدي العاملة الرخيصة وقلة التكلفة المترتبة على الشركة بدلاً من تصنيعها داخل أميركا وتحمل تكلفة باهظة، ولكن تُحسب هذه السلع في عداد الصادرات الصينية لأميركا. هذا ما شجع ترامب على فرض رسوم على الصادرات الصينية لتشجيع الشركات على عمل هذه العمليات محلياً، وتوظيف أكبر نسبة من الأميركيين، حيث تمت رؤية نجاح هذه الخطة على أرض الواقع وتوظيف ما يقارب 911 ألف شخص[35]. وأيضاً خطة ترامب الثانية هي تبديل شعار "صنع في الصين" إلى "صنع في أميركا".

وترجع اعتمادية الاقتصادين على بعضهما البعض بسبب الديون الأميركية للصين التي بلغت في يناير من عام 2018 ما يقارب 1.17 تريليون دولار من الديون الخاصة بأميركا، أي 19% [36]من الخزانة الأميركية. وهذا ما تريد تحقيقه الصين وهو جعل الولايات المتحدة الأميركية غارقة في ديونها، لكي تحمي اليوان الصيني الذي تعتبره رمزاً وطنياً، ولأنه مرتبط بالدولار الأميركي، وهذا يساعد الصين على تخفيض سعر سلعها المُصدرة، وتضمن أداء قوياً على الساحة التجارية الدولية. وأيضاً تعتبر الصين من أكثر الدول التي تصدر منتجات للولايات المتحدة والعكس صحيح.

في ظل هذه الاعتمادية، تحاول أميركا تغيير سوق وارداتها واستيرادها باتجاه الاتحاد الأوروبي، أو باتجاه بريطانيا التي انفصلت عن الاتحاد عام 2016، والتي تعتبر من أكثر الدول المصدرة للسلع لأوروبا سابقاً، وأيضاً تطمح بتغيير سوق الأيدي العاملة الرخيصة باتجاه الهند وفيتنام والفلبين بدلاً من الصين. تُعد الصين والولايات المتحدة الأميركية الشريكين التجاريين الأول والثاني على التوالي للاتحاد الأوروبي من حيث التجارة، وتمثلان معاً نحو 30% من إجمالي التجارة. فالمستفيد الأكبر من الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين هو الاتحاد الأوروبي، حيث استحوذ على 70 مليار دولار من الصادرات التي خضعت لتعريفات جمركية، وهي 50 مليار دولار من الصادرات من المنتجات الصينية إلى أميركا، بالإضافة إلى 20 مليار دولار من المنتجات الأميركية إلى الصين، وفق دراسة أجراها UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). إن الرؤية المستقبلية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبين الولايات المتحدة الأميركية والصين غير واضحة حتى الآن، من وجهة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين، فهناك بعض التخوفات من زاوية الملكية الفكرية والتكنولوجية الأوروبية، ولكن من المهم أن يظل الاتحاد الأوروبي محايداً مع الصين، أما من جهة علاقة أميركا والاتحاد الأوروبي فهي ضبابية

---

[35] المنشاوي، 6 خطوات تشرح الحرب التجارية، 15 تشرين الثاني 2019.

[36] أحمد، الاقتصاد الصيني.

بعض الشيء، بسبب فرض ترامب عام 2018 تعريفات جمركية على بعض البضائع الأوروبية مثل الألمنيوم والسيارات، والذي يزيد الموضوع تعقيداً هو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واحتمالية توقيع صفقات تجارية بين بريطانيا وأميركا[37].

النظام الدولي والعلاقة الصينية- الأميركية

لطالما لعبت التحولات الاقتصادية دوراً مهماً في العلاقات الدولية وتأثيرها على النظام الدولي القائم على مر العصور، وكانت التحولات الاقتصادية للدول العظمى تؤثر على السياسات والتطورات الدولية. وفق الدكتورة سالي الشعراوي في كتابها "العلاقات الصينية الأميركية وأثر النظام الدولي"، فإن النظام الدولي عبارة عن نظام هرمي تتنافس فيه الدول القوية من أجل ضمان مصالحها في حرية التجارة، والاستثمار والإنتاج[38]. وتُعتبر الولايات المتحدة الأميركية، متصدرة في النظام العالمي كونها أحادية القطبية، والصين قوة صاعدة فتية. في ظل عصرنا الحالي، وبسبب العولمة العالمية، من الصعب فصل الاقتصادات العالمية عن بعضها البعض خصوصاً بكين وواشنطن.

صعدت الصين بصورة كبيرة، وطال صعودها القطاعات المهمة بالعالم مثل القطاعات الاقتصادية والعسكرية والبشرية والتكنولوجية. وحصدت الصين هذا الصعود السريع والتطور بعدة عقوبات وحروب تجارية، بسبب غضب أميركا منها، التي تعتبر نفسها القوة الكبرى بالعالم، ولا تجرؤ الدول على منافستها، وهي من تتصدر النظام الدولي أحادي القطبية، وتريد أن تمنع تعدد الأقطاب فيه ومنع تصدر الصين ووصولها. وبغض النظر عن الموقف الأميركي تجاه الصين، إلا أن الأحادية الأميركية تواجه تحدياً حقيقياً، فاستخدم ترامب المنظومة المالية الاقتصادية كأداة لتطويع الصين وأعدائها لعدم تجاوزها[39]. فقد رأت الولايات المتحدة الأميركية أن احتواء هذه المشكلات الدولية عن طريق استخدام القوة العسكرية لم يعد أمراً مقبولاً في المجتمع الدولي، ورأت أن تطبيع علاقاتها مع الصين هو الحل الأمثل[40].

الخاتمة

في الوقت الراهن، لا يستطيع أحد الفوز في هذه الحرب التجارية الطاحنة، واستمرارها سوف يتسبب في اضطرابات أقوى تؤثر على مستقبل العلاقات بين البلدين طالما ترامب وشي عقدا سياسات حاسمة للعلاقة. نتيجة هذه الحرب ترجع بالضرر على الولايات المتحدة الأميركية

---

[37] Ganyi Zhang, "Relations Chine - États-Unis : comment se positionne l'Europe ?", *upply*, 13 juin 2019.

[38] سالي الشعراوي، "الأبعاد الاقتصادية والثقافية في تحول النظام الدولي"، في: *العلاقات الصينية- الأميركية وأثر التحول في النظام الدولي*، تحرير سالي الشعراوي، العربى للنشر والتوزيع، ص 53.

[39] وزنة، المواجهة الأميركية، ص26.

[40] علي، سلطان، العلاقات الأميركية، ص187.

والاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك نتيجة فرض الرسوم الجمركية الأميركية على الواردات الصينية، وفقاً لدراسة نشرها معهد الاقتصاد العالمي[41].

إن غياب الثقة بين القوتين، وغياب الرؤية الإستراتيجية المستقبلية، ورغبة الصعود الصيني وتحولها إلى قوة عظمى وسعيها لزيادة هيمنتها وقوتها العسكرية، هذا ما تراه الولايات المتحدة الأميركية أنه تهديد لأمنها القومي ولحفاظها على نظام دولي أحادي القطبية، عكس ما تريد الصين تحقيقه من نظام دولي متعدد الأقطاب.

في الوقت الحالي، ومع إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية، يتطلع العالم إلى من هو الرئيس الجديد الذي يحكم الولايات المتحدة والعالم، بصفة أميركا القوة المهيمنة. نرى وجود عدة سيناريوهات ولكن المؤكد أنه إذا فاز دونالد ترامب سيُكمل ما بدأ به من أعمال جنونية في العالم وخصوصاً مسألة الصين التي تعد قضية محورية للرؤساء الأميركيين، ومن الممكن أن نشهد اشتداداً في الحرب التجارية بين الطرفين. أما بالنسبة لبايدن، فمن الممكن أن يُرجع الأمور إلى مسارها السابق وأن يكون رئيساً تقليدياً كسابقيه في الرئاسة، وأن ترجع العلاقات مع الصين تقليدية. وصرح الرئيس دونالد ترامب قبل أيام معدودة من الانتخابات أنه إذا فاز بايدن ستتملك الصين أميركا[42]، بالإضافة إلى تصريحاته المليئة بالتهديدات للصين. كثرت السيناريوهات في هذه العلاقة وكثرت التهديدات ولكن هل ستغير هذه الانتخابات الرئاسية مجرى العلاقات؟ هل ستنجح بكين في مشروعها "صنع في الصين 2025" ورؤيتها قطباً من أقطاب النظام الدولي؟

---

[41] Haiou Mao, Holger Görg, "Friends like this: The impact of the US–China trade war on global value chains". The World Economy, 43(08 May 2020), p: 1776– 1791.

[42] البيان، "ترامب للناخبين: الصين ستمتلك أميركا إذا فاز بايدن"، *موقع البيان*، 29 تشرين الثاني 2020.

المراجع

- الخطيب, جهاد. 2016. *العلاقات الأميركية الصينية "آفاق الصراع والتعاون"*. المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=32724 .
- خيري، عزيز. "ماوتسي تونغ ومسيرة الثورة الصينية". مجلة الطليعة. العدد 10 (أكتوبر 1976): 128- 151.
- علي، سليم. سلطان، إنعام "العلاقات الأميركية- الصينية: الواقع وآفاق المستقبل"، *قضايا سياسية*، العدد 43-44 (2016)، https://www.iasj.net/iasj/download/9a9d910b8b728ba5 (تاريخ الدخول 22-10-2020)
- غروسمان, ديفيد 2019, *"الحرب التجارية الأميركية- الصينية: ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين؟"*, بي بي سي, https://www.bbc.com/arabic/world-50349312 (الدخول إلى الموقع 10-16-2020)
- كايدل، ألبرت. "نهضة الصين الاقتصادية: حقائق وأوهام." المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية مج 32, ع 367 (2009): 227-229. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/721808
- مصطفى وحيد. "العلاقات الأميركية- الصينية: تنافس تجاري بأبعاد إستراتيجية". موقع الصين بعيون عربية، 2018، تاريخ الدخول 23-10-2020، .www.chinainarabic.org/?p=38325
- وزنة، كامل. 2020. المواجهة الأميركية- الصينية ومستقبل النظام المالي العالمي. *المستقبل العربي*، مج. 42، ع. 493، ص ص. 19-30.
- "Bahri Yılmaz". 2020. *Myweb.Sabanciuniv.Edu*. http://myweb.sabanciuniv.edu/bahri/.
- Mao, H, Görg, H. Friends like this: The impact of the US–China trade war on global value chains. World Econ. 2020; 43: 1776–1791. https://doi.org/10.1111/twec.12967
- Mirzayev, Elvin. “Impact of the Chinese Economy on the U.S. Economy in 2018.” *Investopedia*, Investopedia, 29 Aug. 2020, www.investopedia.com/articles/investing/072915/impact-chinese-economy-us-economy.asp

- Reuters, Thomson. "*U.SChina Relations under Trump."*U.S. News & World Report, 2020. https://www.usnews.com/news/world/articles/2020-07-22/us-china-relations-under-trump.
- Yilmaz, B., 2019. *THE US-CHINA "TRADE WAR": THE WAR NOBODY CAN WIN*. [ebook] istanbul: KOÇ UNIVERSITY-TÜSİAD ECONOMIC RESEARCH FORUM. Available at: <https://eaf.ku.edu.tr/wp-content/uploads/2019/10/erf_wp_1911.pdf> [Accessed 5 November 2020].